دور المرأة العراقية في الحياة السياسية

١٩٥٨-١٩٦٣

(دراسة تاريخية)

الكلمات المفتاحية

(المرأة – الحياة السياسية – العراق الملكي – العراق الجمهوري)

م. د. غصون مزهر حسين

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

قسم الدراسات التاريخية

The role of Iraqi women in political life

1958-1963

(Historical Study)

Key words
Women - political life - the Royal Iraq - Iraq's Republican

M.D.Ghsoon Mazhar Hussein

Mustansiriya Center for Arab and International Studies

Department of Historical Studies

الملخص عربي

وتمثل الدراسة التي نبسط وريقاتها بين يدي القارئ الكريم ، وقوامها مقدمة ومبحثين ، و خاتمة ، محاولة ابتدائية لتلمس وتوثيق البدايات المبكرة لمعالجة واقع المرأة الاقتصادي والاجتماعي وتفعيل مشاركتها في الحياة السياسية إبان مرحلة الحكم الوطني (١٩٣٢– ١٩٥٨) من التاريخ المعاصر للعراق الملكي ، والتركيز على العقد الاول من العهد الجمهوري (١٩٥٨– ١٩٦٣) ، بأعتباره بداية التحول في الوعي السياسي والحقوقي لدى المرأة ، وبالنتيجة انطلاقة الحركة النسوية المنظمة المطالبة بالحقوق المدنية للمرأة العراقية ومن بينها حق المشاركة في الحياة السياسية .

Abstract

The study, which simplify and Riqatha in the hands of the reader , and the strength of an introduction and two sections , and the finale, trying elementary to touch and documenting the early beginnings to address the economic and social reality and activating their participation in political life during the stage of the national government (1932- 1958) of the modern history of Iraq's monarchy , and focus on contract the first of the Republican era (1958- 1963) , as the beginning of a shift in political and human rights awareness among women , and as a result the start of the organization of the feminist movement of the civil rights for Iraqi women , including the right to participate in political life.

المقدمة

رغم أهمية موضوع الدراسة إقلها في منظور المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة ، غير أن قلة من مشاريع البحوث والدراسات التي تناولته تحليلاً ومعالجة ، ومرد ذلك يكمن من الناحية الواقعية في مصادرة حقوقها المدنية ومن بينها حق المشاركة في الحياة السياسية ، جراء الواقع الاجتماعي الذي يتميز به العراق بصفته مجتمع ذكوري محافظ يرفض الاقرار بأي دور للمرأة خارج اطار الاسرة والبيت ، و أن كانت تمثل بالفعل نصف المجتمع .

ومع ذلك ، ثمة مشاركة للمرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية و أن بدت محدودة للغاية و أقتصرت على المتعلمات في المتاح من المؤسسات التربوية والتعليمية ، أو ممن تلقين تعليمهن في الخارج ، وتأثرن بالافكار والثقافة الليبراليتين والدعوات التي مافتأت تطالب بأعفاف المرأة وتعزيز مكانتها في المجتمع .

وتمثل الدراسة التي نبسط وريقاتها بين يدي القارئ الكريم ، وقوامها مقدمة ومبحثين و خاتمة ، محاولة ابتدائية لتلمس وتوثيق البدايات المبكرة لمعالجة واقعها الاقتصادي والاجتماعي وتفعيل مشاركتها في الحياة السياسية إبان مرحلة الحكم الوطني (١٩٣٢-١٩٥٨) من التاريخ المعاصر للعراق الملكي ، والتركيز على العقد الاول من العهد الجمهوري (١٩٥٨- ١٩٦٣) ، بأعتباره بداية التحول في الوعي السياسي والحقوقي لدى المرأة ، وبالنتيجة انطلاقة الحركة النسوية المنظمة المطالبة بالحقوق المدنية للمرأة العراقية ومن بينها حق المشاركة في الحياة السياسية .

المبحث الاول : واقع المرأة العراقية في العهد الملكي قبل ثورة ١٤ تموز

١- الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة

أن الحديث عن واقع المرأة العراقية خلال المرحلة السابقة لثورة ١٤تموز ١٩٥٨ حديث مختصر ، بسبب التهميش المقصود للمرأة وعدم أعطائها الدور الذي تستحقه في حياة المجتمع وجراء النظرة التقليدية البدوية وهيمنة الرجل المطلقة على المرأة ، وأعتبارها جزء من ممتلكاته ، أو في افضل الحالات وسيلة لانجاب الاولاد على نمط نظام الحريم والجواري القديم ، تقول الدكتورة (سانحة أمين زكي)[١]، عن ظروف المرأة العراقية في ذلك الوقت "**كانت بغداد قرية كبيرة نائمة في احضان العصور المظلمة منذ قرون طويلة ، خاصة من حيث مكانة المراة التي كانت تنظر الى الرجل نظرة العبد الى سيده والمملوك الى مالكه ،وفرض الرجل على المراة الحجاب الثقيل ، وظلت قعيدة حبيسة في دارها متعة وخادمة لرجل هو في الغالب الاعم جاهل ومتخلف وفي اسفل درجات المدنية**"[٢].

ومن الاشياء التي تميز واقع المرأة العراقية في تلك المرحلة ،هو الاختلاف النسبي الواضح في مستوى حرية المرأة بين الريف والمدينة ، حيث أن موقع المرأة العراقية في الارياف والمدن الصغيرة ،كان أقوى تأثير وأكثر فعالية من أختها في المدن ، كما كان لها هامشا ملحوظ من الحرية في القول والفعل ، ويعود السبب الى مساهمة المرأة مع الرجل في العمل اليومي ، وكل مايتعلق بالانتاج الزراعي وتربية الحيوانات ،بل أن عبء كل ما يخص انتاج الحليب ومشتقاته يقع على عاتقها وحدها ،وكانت تضطلع لوحدها بزراعة الخضر وتسويقها في قسم من المناطق ، لان هناك كان الرجل يترفع عن القيام بها .[٣]

وتقول صبيحة الشيخ داود [٤]"**أن النظرة الاقتصادية للمرأة في الريف جعلتها مرهقة جدا بأعباء فوق مقدرتها في كثير من الاحيان ،فهي تعمل دائبة تحت ظروف قاسية لا يتحملها الرجل نفسه** "[٥] ،هذه الظروف القاسية جعلتها تساهم في تحمل المسؤولية في السلم والحرب ، ففي ثورة العشرين مثلا كان للمرأة بين القبائل دور مشهود

ومشرف في الدفاع عن الوطن ومحاربة المحتلين البريطانيين ، لذا تميزت المرأة في الريف بقدر من الحرية أكبر من المرأة في المدينة .

لم يختلف وضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي في المدينة العراقية ،في تلك المرحلة عن وضع أختها في الريف الا في حدود فرضتها طبيعة الحياة في المدينة ،التي اخترقت قيم الحضارة الحديثة اسوارها قبل الريف ،أن مشاركة المرأة في الانتاج الزراعي في الريف جاءت بوصفها مجرد وسيلة للانتاج الزراعي لا بوصفها منتجة ،تساهم في هذه العملية ومردوداتها ، ولقد حدد ذلك نظرة المجتمع اليها ، كما يرى الدكتور علي الوردي ، هي مجرد بضاعة ، أو اداة لاتتمتع بأبسط جزء من حقوق أدنى الرجال في السلم الاجتماعي ،فهي تُباع وتشترى عمليا بأسم الزواج ،[٦] هذا بالنسبة للمرأة في الريف ، أما في المدينة حيث يتجاوز عمل المرأة حدود دار الاهل من أصحاب الحرف ، ولم تطرق المرأة العراقية باب العمل الوظيفي ،الا بعد تأسيس الدولة العراقية ، وجرت هذه العملية ببطء شديد ، وخاصة بعد فتح معهد خاص لتدريب وأعداد المعلمين في عام ١٩٢٣ وهو (دار المعلمين العالية) ، وجرى تعيين الجيل الاول لطالبات هذا المعهد في التعليم والتمريض وقسم من الاعمال المكتبية ،ولكن في نطاق ضيق جدا ،ومع تطور التعليم العالي في البلاد دخلت المرأة العراقية ،ولكن على نطاق ضيق أيضا ،قسم من مجالات العمل الوظيفي الاخرى التدريسية والصحية والاعمال المصرفية وما شابه من أعمال لم تتجاوزها طول العهد الملكي الا في حالات نادرة ، اذ لم تشغل المرأة العراقية الى حين قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ أي عمل يدخل ضمن نطاق مايعرف بالسلم الوظيفي الرفيع أو حتى المتوسط في سياق الادارات العامة .

وفيما يخص واقع المرأة الاجتماعي والمتمثل في الفرص التعليمية فقد مر التعليم النسوي في العراق بمراحل متعددة ،تأثر فيها بعاملي السياسة والدين ، و تقاليد المجتمع العراقي وعاداته المترسخة التي كانت ترى في خروج الفتاة من بيتها من أجل التعليم أمر يودي الى فسادها [٧]، وبالنتيجة كانت وراء قلة عدد المدارس للاناث . ولكن بحكم التطورات السياسية والثقافية والاجتماعية التي بدأت تشهدها المنطقة التي تحررت من الاحتلال العثماني ، ودخلت تحت السيطرة البريطانية ، شهد المجتمع العراقي دعوات جديدة لتحرير المرأة ومنحها فرصة اثبات وجودها من خلال التعليم أولا.

ومع تأسيس المملكة العراقية في العشرينيات ، واعتقاد الملك فيصل الاول بضرورة مساهمة المرأة الى جانب الرجل في تشييد اركانها ، و أعطائها فرصة لاثبات قدراتها ،أخذت المرأة تسعى لاثبات وجودها وأمكانياتها ، حتى برزت نساء عدة على المستوى المحلي والدولي في كافة النشاطات النسوية و بلغ بعضهن مستويات عالمية .

١-الواقع الاجتماعي للمرأة العراقية في عهد الحكم الوطني ١٩٣٢-١٩٥٨:

شهد العراق بعد دخوله عصبة الامم عام ١٩٣٢ تغيير كبير في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، مما أنعكس على واقع المرأة العراقية بشكل أيجابي ومباشر ، وتمثل هذا التغيير بزيادة الاقبال على التعليم للبنات بسبب تشجيع الحكومة وزيادة المخصصات لوزارة المعارف لغرض فتح مدارس أكثر ، والاهتمام بالمناهج الدراسية التي تدرس في مدارس البنات وتميزها بخصوصية عن المناهج الدراسية في مدارس البنين .[٨]

كما كان للتشجيع الحكومي من قبل رؤساء الوزارات ، وأهتمامهم بواقع التعليم وبالاخص تنظيم شؤون تعليم البنات بأتباع الاساليب والوسائل الكفيلة لتطوير مستوى الاداء العلمي لدى المعلمات والمعلمين ،لذا شهد تعليم البنات خلال هذه الفترة زيادة ملحوظة ، مما خلق وعيا متناميا لدى المجتمع العراقي ،لاقتناع معظم أولياء الامور بأهمية التعليم ،بسبب مجانيته وكذلك ديمقراطيته ، حيث تجمع المدرسة ابنة الموظف والتاجر والعامل والفلاح والوزير ، مما ينعكس ايجابيا على زيادة نسبية في عدد المدارس للبنات على صعيد التعليم الحكومي والتعليم الاهلي.[٩]

أما التعليم العالي فقد شهد أيضا توسعا ملحوظا بالنسبة لاقبال الطالبات على الالتحاق بالجامعات والكليات العراقية على الرغم من أقتصارها في القبول على الذكور، بسبب التقاليد والظروف الاجتماعية ، رغم عدم وجود عائق قانوني يمنع انضمام الطالبات الى الكليات ،[١٠] حيث شهد عام ١٩٣٣ دخول اول طالبة في الكليات العراقية وهي الطالبة (ملك غنام) في الكلية الطبية ،وفي عام ١٩٣٦ ثاني طالبة عراقية وهي

(صبيحة الشيخ داوود) في كلية الحقوق ، وكان ذلك حافز مشجع لاقدام العديد من الطالبات لاكمال الدراسة الجامعية ، مما دفع المسؤولين في وزارة المعارف الى فتح ابواب القبول امام المزيد من الطالبات في دار المعلمين العالية التي تأسست في عام ١٩٢٣.[١١]

واستمر هذا التوسع في التعليم للبنات خلال السنوات اللاحقة وانضمت اعداد اكبر من الطالبات الى الكليات مثل الهندسة والاداب والعلوم والتجارة وغيرها ،وهكذا كانت السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية وحتى قيام الجمهورية العراقية عام ١٩٥٨ ونهاية العهد الملكي قد شهدت تطورا واضح في مجال التعليم النسوي ،الامر الذي كان له انعكاس ايجابي في تغيير النظرة الاجتماعية عن المرأة العراقية بكونها كائنا سلبيا غير ذي نفع أو جدوى في تلقي العلوم والمعارف ، وأنها أسوة بالرجل قادرة على تذليل الصعوبات والعقبات الاجتماعية والمساهمة والمشاركة الانسانية في شتى مجالات العلم والمعرفة ،وانهن قادرات على احداث نهضة فكرية نسوية تكسر طوق الجمود الذي فرض عليهن لسنوات طويلة .

٢-بدايات المطالبة بالحقوق السياسية للمرأة العراقية :

ان مطالبة المرأة بالحقوق السياسية كانت تسير ببطء وتقتصر على النخبة الخاصة والمثقفة جدا ،وكانت اول دعوة لذلك وردت في مجلة "**ليلى**"، أول مجلة نسوية في العراق صدرت عام ١٩٢٣ ، وكان صدورها متزامن مع انتخابات اول مؤسسة تشريعية ،وهي المجلس التأسيسي والذي كانت لديه ثلاث مهام اساسية هي المعاهدة العراقية – البريطانية الاولى ،والثانية سن دستور للمملكة ، والثالثة سن قانون الانتخابات ، لذا نشرت السيدة بولينا حسون [١٢]، بمناسبة افتتاح (المجلس التأسيسي) في ٢٧/أذار/١٩٢٤ ، مقالة مهمة خاطبت فيها أعضاء المجلس وشرحت لهم حالة المرأة وما تعانيه من تخلف يتحمل الرجال مسؤوليته لكونهم يسيطرون على مقاليد الامور ومفاتيحها ،ثم ناشدتهم أن يضطلع المجلس قبل غيره بالدفاع عن حقوق المرأة العراقية ، وأستمرت في نشر المقالات التي كان الغرض منها تهيأة الاذهان وجلب الانتباه الى مسألة حقوق المرأة السياسية .[١٣]

وقد واجهت هذه الدعوة الرفض من قبل عدد كبير من أعضاء المجلس بحجة أن المرأة العراقية غير مؤهلة للمشاركة في العمل السياسي ، حيث أكد عدد من النواب في المجلس التاسيسي أن"**المرأة لم تؤهلها تربيتها الاجتماعية ومنزلتها القومية الى الجري في هذا الميدان الوعر ،وهي مسألة من رابع المستحيلات لا بل من خامسها وعاشرها ، وأذا شاءت المرأة أن ترفع من منزلتها الاجتماعية والسياسية فلتعول على نفسها وحدها ،وتبذل الجهد في تنوير فكرها بالعلوم والمعارف وتهيء نفسها لهذا الحق ، ولما يقوى ساعدها تنزل الى ميدان الجهاد السياسي** "[١٤].

وعندما أقر المجلس التأسيسي لائحة القانون الاساسي (الدستور) بتاريخ ١٠/تموز/١٩٢٤ ، لم تحرم نصوص المواد (٥ الى ١٨) التي تضمنها الباب الاول – حقوق الشعب – المرأة من حقوقها السياسية ، فالمادة (١٨) على سبيل المثال لا الحصر نصت على "**أن العراقيين متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة ، لاتمييز بينهم في ذلك بسبب الاصل أو اللغة أو الدين ،والهم وحدهم يعهد بالوظائف العامة مدنية كانت أوعسكرية** "[١٥] ، وبهذا لم يفرق القانون الاساسي بين الرجل والمرأة في الحقوق السياسية ، ولا مانع من توليها المناصب الحكومية أو الظفر بعضوية مجلس النواب، لكن المجتمع العراقي بتقاليده وعاداته ونظرته القاصرة الى المرأة ، حال دون اعطاء هذه الحقوق للمرأة على أرض الواقع .

وفي عام ١٩٢٤ تأسست في العراق أول جمعية نسوية تحمل أسم "**جمعية النهضة النسوية** "،برئاسة السيدة اسماء الزهاوي (شقيقة الشاعر العراقي المعروف جميل صدقي الزهاوي)،وقد تحملت المتاعب والمضايقات في سبيل تحقيق اهداف المرأة، فهي أول من مهد للنهضة النسوية في العراق ،والتي تنادي بالتعليم والعمل والتحرر من بعض القيود مما يساعد المرأة العراقية على الظهور في ميادين الحياة [١٦] ، وأعقب ذلك بروز حركة نشطة في صفوف النخبة من النساء في المجتمع العراقي كان من نتائجها ظهور جمعيات أخرى ذات اهداف سامية ، وكان استمرار هذه الجمعيات ودوام نشاطها يعتمد على الظروف التي تواجهها أو تواجه العضوات فيها.[١٧]

بعد توقف مجلة (ليلى) عن الصدور لم يلاحظ أي مطالبة لحقوق المرأة السياسية الا في عام ١٩٣٧ عندما طلبت سكرتارية عصبة الامم من الحكومة العراقية عن طريق وزارة الخارجية ،معلومات حول وضع المرأة في الجوانب الاتية :

١- بيان وضعية النساء من الوجهتين السياسية والمدنية بالنظر الى القوانيين العراقية .

٢- بيان الرأي على نحو عام عن وضعية النساء من الوجهتين السياسية والمدنية مع بيان التدابير المقترحة .

وكان جواب الحكومة العراقية كما يلي ((فيما يتعلق بحق الانتخاب في مجلس الامة والمجالس الادارية والبلدية فهو محصور بالذكور فقط ، وحق العضوية أيضا ، اما حق تولي الوزارة فلا يجوز أن يتسلم كرسي الوزارة الا من كان عضوا في مجلس الامة وبما أن العضوية محصورة بالذكور فبطبيعة الحال تكون العضوية في الوزارة محصورة فيهم ،أما حق التوظيف فلم ترد نصوص في قانون الخدمة المدنية تمنع من استخدام الاناث في الدوائر الحكومية ،اما الحقوق المدنية وواجباتها نحو زوجها فهي غير معينة بقوانين خاصة ، فالحكومة العراقية تسير بذلك حسب الاحكام الشرعية الاسلامية)).[١٨]

وفي عام ١٩٤١ تأسس "**الاتحاد النسائي العراقي**" على غرار الاتحاد النسائي المصري ،وتألف من تشكيلة من عضوات يمثلن الجمعيات النسوية الموجودة في ذلك الوقت ، وأنتخب من كل جمعية ثلاث عضوات وهؤلاء انتخب من بينهن مكتب الاتحاد، وكان يتألف من الرئيسة ونائبة الرئيسة والسكرتيرة وأمينة الصندوق ، وبعد صدور قانون الجمعيات رقم (٦٣) لسنة ١٩٥٥ ، اصبح الاتحاد جمعية مستقلة ، ولكنه يشرف بصورة غير مباشرة على نشاط بقية الجمعيات ، وكانت غاية الاتحاد "**تهدف الى تفهيم المرأة العراقية ما هو العالم؟ وما هي واجباتها السامية في هذا المجتمع الحافل ،وفي هذا العصر الذي تغلبت فيه النظم الاجتماعية الحديثة** " ، وعلى ضوء تعديل قانون الانتخاب عام ١٩٥٤ قدمت الهيئة الادارية للاتحاد مذكرة الى الحكومة للمطالبة بحقوق المرأة السياسية ،ومما جاء في المذكرة "**ينتهز الاتحاد النسائي العراقي فرصة وجود رغبة عامة لاصلاح بعض نصوص الدستور ليضم صوته الى صوت المنادين لهذا الاصلاح ، كما تعلمون ان السلطة التشريعية في البلاد لا تسعى فقط الى حل المشاكل التي تتعلق بالسياسة ،بل تتعداها الى تنظيم القوانيين الاجتماعية والاقتصادية**

والصحية والانسانية ، وليس من العدل والانصاف أن يهمل رأي المرأة التي هي نصف الشعب في كل هذه المسائل الحيوية "[١٩].

لقد أثمر التقدم الذي احرزته المرأة في انخراطها في مجال التعليم الثانوي والتعليم العالي في خلق شريحة مثقفة واعية من النساء اللواتي أدركن واقع المجتمع ، وأنعكس ذلك على تطور وعيهن السياسي ، ولهذا كان لنمو الحركة الوطنية في هذه الحقبة من تاريخ العراق تأثير في ذهنية المرأة التي تجلت أثارها في ميدان النضال الوطني ، لذا شهدت هذه المرحلة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٥٨، بروز أعداد من النسوة ساهمن في بناء نهضة فكرية نسوية ، وخلق وعي سياسي متطور ، وخاصة بين صفوف الطالبات في الكليات ، و من دالاته مساهمة المرأة في انتفاضات وثورات الشعب التحررية التي تميزت بها هذه المرحلة من تاريخ العراق .

كانت خطوات المرأة في هذا المجال بطيئة وذلك لقوة المعارضة ضدها ، فضلا عن أن الكثير من النساء غير قادرات على المطالبة او الدفاع عن هذه الحقوق هذا من جهة ، وارتفاع نسبة الامية والحرمان الاقتصادي وضعف التحصيل التربوي لكثير من النساء من جهة أخرى ، وجاءت مطالبات شمول المرأة بالحقوق السياسية أسوة بالرجل عن طريق المقالات التي كانت تنشرها الصحف ، والتي تمثل المرأة وصوتها مثل صحيفة "**الاتحاد النسائي العراقي**" ،والتي قامت بحملة صحفية من خلال سلسلة مقالات طالبت بالحقوق السياسية للمرأة العراقية أسوة بالمرأة في سوريا مثلا التي حصلت على حق التصويت .

وفي عام ١٩٥٢صادقت الجمعية العامة للامم المتحدة على أتفاقية الحقوق السياسية للمرأة التي نصت على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة فيها ، ووجهت الامانة العامة للامم المتحدة أسئلة الى وزارة الخارجية العراقية تسأل فيه عن الوضع الحقوقي للمرأة العراقية ، وكان جواب الخارجية " **أن المرأة مساوية للرجل في مجال التوظيف في الوظائف الحكومية ، وخاصة التعليم والصحة ،أما الضمانات القانونية التي تحافظ على حقوق المرأة فتشمل ١-الشريعة الاسلامية ٢- قانون العقوبات ٣- قانون الجمعيات** " ولم يتم التطرق في هذه المذكرة الى الحقوق السياسية وحقها الانتخابي .[٢٠]

شهد اذار ١٩٥٨ أعلان رئيس الوزراء في تلك الفترة نوري السعيد عن مبادىء جديدة يقتضيها تطور العراق السياسي والاجتماعي في خلال السنين الاخيرة ، ومن ذلك منح المرأة العراقية الحقوق السياسية وفقا لاسس ومؤهلات معينة تلائم حالة البلاد الاجتماعية والثقافية والنص على تلك المبادئ في تعديل الدستور العراقي ، وربما كان

هنـاك تـأثير للمـذكرة التـي قـدمتها جمعيـة الاتحـاد النسـائي فـي ٢٣/شـباط /١٩٥٨ الـى ولاة الامـر للـنص علـى الحقـوق السياسـية للمـرأة فـي تعـديل الدسـتور ، ضـمت العديـد مـن المطالب ومن بينها :

١- مـنح المـرأة العراقيـة حقوقهـا السياسـية كاملـة ،كناخبـة ومنتخبـة مقارنـة بالمجتمع المتمدن .

٢- أن التمتـع بهـذه الحقـوق السياسـية هـو كـأي حـق أخـر يجـب أن يتمتـع بـه الجميع سواء ذكر أو أنثى .

٣- المقارنـة مـع الاقطـار العربيـة بممارسـة المـرأة للحقـوق السياسـية مـثلا الاردن وغيرها .

٤- أن مـن اهـم عوامـل تقـدم الامـم فـي العصـر الحاضـر هـو تضـافر جهـود الرجل والمرأة في جميع حقول العمل المنتج بما في ذلك الحقل السياسي.[٢١]

المبحث الثاني : تطور الحركة النسوية بعد ثورة ١٤تموز ١٩٥٨

أ – الوعي السياسي لدور المرأة العراقية بعد الثورة

لم تقتنع المرأة العراقية الواعية في نهضتها الحديثة بما أوتيت قضيتها من التكامل والوضوح ،حتى بدأت تنقل جهودها الى مجال المؤتمرات الدولية ، حيث تشارك في دراستها ومقرراتها وتشرح وجهات نظرها وتبرهن أن المرأة العراقية لا تقل شأنا عن أخواتها في الاقطار العربية والشرقية ، حيث أن مشاركة المرأة العراقية في المؤتمرات التي عقدت خارج وداخل العراق من قبل الجمعيات والنوادي النسائية العربية ، قد خدمت قضية المرأة العراقية ، وأستفادت المرأة العراقية على وجه الخصوص من حضور هذه المؤتمرات في ابراز مقومات نهضتها الحديثة وخروجها من حيز الاهتمام بالقضايا الاجتماعية وتربية الاطفال والعناية بالامومة ، الى الاهتمام بالحقوق السياسية والدستورية والمشاركة في الحياة العامة والدفاع عن مصالح المرأة وذلك "**بتأكيد حقوق المرأة السياسية ومطالبة الحكومة بتعيين المرأة في الوظائف التي يشغلها الرجل المساوي للمرأة بالشهادات والمؤهلات** "(٢٢).

لم تتحدد مواقف المرأة بذلك بل ظهرت في الشوارع في أكثر من موقف سياسي بتظاهرات تارة محتجة وأخرى مؤبنة لمواطن أو مواطنة ممن قضوا برصاص اذناب الاستعمار نتيجة لمواقفهم السياسية التي اقتضتها الظروف والاوضاع العامة بالبلد بغض النظر عن المبادئ السياسية التي كانوا يحملونها ،وقد شاركت الطالبات في الكليات أو المدارس مع أخوانهن الطلبة في عدة اضرابات كانت تحمل طابعا سياسيا يهدف الى اسقاط حكم جائر أو عدم مسايرة انظمة أو مناهج سياسية معينة فرضت على البلاد في ظروف طارئة .

لذا عندما قامت ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ ، أظهرت المرأة العراقية حماسا كبيرا في مساندة الجيش في هذه الخطوة التاريخية ، وطالبت بمحاكمة رجال العهد الملكي وجابت مظاهرات شعبية مؤيدة للثورة كان للمرأة نصيب كبير فيها ، لان المرأة رأت في الثورة الطريق الذي سوف يقودها الى تحقيق نهضتها المنشودة ويحقق مطالبها في اثبات وجودها الاجتماعي والسياسي ، وقد برزت بعض التشكيلات النسوية بسبب هذا التغيير

السياسي حيث تحول نشاط المرأة من العمل السري الى العمل العلني مثل رابطة المرأة العراقية ،والتي لعبت دورا في تعبئة نساء العراق في الدفاع عن الجمهورية الجديدة وتقوية نهجها الديموقراطي بالدفاع عن حقوق المرأة والمطالبة بمساواتها بالرجل، وقد قامت الرابطة بالساهمة بحملة مكافحة الامية وزيارة الاحياء الفقيرة لتعريف المواطنين بأهداف الثورة ، لذا قامت حكومة الثورة بأجازة الرابطة بصورة رسمية اعترافا بجهودها في صيانة الجمهورية ولدورها في رفع مستوى المرأة.(٢٣)

أن واقع المرأة في الحركة النسوية كان جزء من واقع المجتمع لانها تتحرك فيه وتؤثر في مسيرته ، لان المرأة ذات الميول الاجتماعية أو السياسية أو الاصلاحية تؤثر في عائلتها وفي المجتمع الذي تعيش فيه وتدافع عنه ،لتقبل افكارها ومناصرتها بتشكيل الجمعيات التي تجسد افكارها على مختلف انواعها من الاصلاحية والنضالية ، لذا كانت مساهمة المرأة بعد الثورة أكثر قوة ووعيا بسبب النهوض الجماهيري الكبير ،وبحكم تطور فرص تعليمها ودخولها في مجالات جديدة ، حيث أصبحت مساهمتها أكبر وخصوصا في صفوف الطالبات .

ب- الجمعيات النسوية السياسية في العهد الجمهوري

الجمعيات أو التنظيمات النسوية هي "**مجموعات ضاغطة تتخذ اشكالا متعددة بحسب الفئة التي خرجت منها ، وتتكون من مجموعة من النسوة التي وضعت أو حددت أهداف للعمل ، وتختلف أهدافها حسب البيئة ودرجة الوعي في المجتمع الذي تنشأ فيه** "(٢٤).

والملاحظ على الجمعيات التي نشأت في العهد الجمهوري أنها كانت امتداد لنهوض المرأة والذي بدأت ملامحه في العهد الملكي كما اوضحنا سابقا ،وحتى وأن أختفت بعض الجمعيات القديمة الا أن بصماتها ظهرت في العهد الجمهوري مثل (نادي النهضة النسوي) الذي تطرقنا اليه سابقا ،والذي لم يستمر طويلا لعدم وجود الدعم المادي له ،وغيره من الجمعيات ،وهذا يشير الى دخول المرأة الى ميدان جديد حتى لو كان بأعداد قليلة لكنها لعبت في تلك الفترة دورا مهما لا يستهان به في تحفيز المرأة ورفع شأنها من خلال الاتصال ببقية الجمعيات في خارج القطر والتعرف على افكارها والانضمام اليها أو الاستفادة من خبرتها في تشكيل الجمعيات المشابهة لها في العراق (٢٥).

ونتيجة لعوامل عدة اثرت على المرأة بعد ثورة ١٤تموز١٩٥٨ ، كزيادة وعيها ، أضافة الى الافكار العديدة والجديدة التي أنبثقت من مختلف الفئات ، الامر الذي أدى الى فرز المزيد من الاحزاب والحركات في هذه المرحلة ، والتي تعاملت مع قضية المرأة كجزء من القضية العامة ، وقد استمرت أغلب تلك الجمعيات بالعمل بعد الثورة اضافة الى نشوء جمعيات اخرى جديدة ، وخاصة بعد صدور قانون الجمعيات رقم (١) لعام ١٩٦٠ ، ويعد هذا القانون أول تشريع يصدره النظام الجمهوري لتنظيم شؤون الجمعيات بعد الثورة وفق تصور جديد ينسجم وفكرة النظام الجمهوري ، وتطبيقا لاسس الحرية والديموقراطية التي نادت بها الثورة ، وقد جاء في هذا القانون من الاسباب الموجبة "**أن قانون الجمعيات رقم (٦٣) لسنة ١٩٥٥ كان مبنيا على اساس منح السلطة التنفيذية (وزارة الداخلية ومجلس الوزراء) سلطات مطلقة في اجازة الاحزاب ورقابتها وحلها فضلا عن حرمانه لفئات من العراقيين من حقهم الانتماء الى الاحزاب دون سبب مقنع الى غير ذلك من الاحكام المنافية لمبادئ التنظيم السياسي المتعارف عليها في البلاد الديمقراطية** ".[٢٦]

وقد حدد يوم عيد الجيش (٦كانون الثاني) للبدء بتشكيل الاحزاب والجمعيات ، وقد بني هذا التشريع على أساس أقرار مبدأ حق التنظيم لكل جمعية لا تتعارض اغراضها مع استقلال البلاد ووحدتها الوطنية ونظامها الجمهوري ،ومع اعطاء الحق لكل المواطنين بالاشتراك في هذه الجمعيات وتكوينها بموجب هذا القانون ،لكنه أستثنى فئات معينة تقتضي مسؤولياتها الابتعاد عن الاشتراك في الجمعيات العامة ، ومنهم افراد القوات السلحة والقضاة والتلاميذ في المدارس وغيرهم من الفئات .[٢٧]

أن زيادة نشاط التيار اليساري في العراق بعد الثورة كان له دور كبير في تصعيد نشاط المرأة ودخولها المعترك الاجتماعي والسياسي بنشاط أوفر مما كانت عليه ، وقد تمثل في تلك الجمعيات حيث أخذ نشاطها يزداد بشكل واضح حتى أصبح عددها في عام ١٩٦٠ بحدود (١٩٣) جمعية رجالية ونسائية في بغداد فقط ، وذلك لسببين أساسيين هما:

أولا : اهتمام حكومة الثورة في مجال الجمعيات النسوية لمشاركة أوسع لهذه الشريحة الواسعة من المجتمع .

ثانيا : زيادة وعي المرأة وأدراكها لمكانتها في تقويم ومشاركة الرجل في قيادة المجتمع ، ذلك الوعي الذي جاء أثر زيادة مدارس ومعاهد الاناث ، وكذلك زيادة الصحف والمجلات النسوية .[٢٨]

وقد تنوعت اهداف الجمعيات النسوية التي برزت بعد الثورة بجمعيات ذات طابع خيري واجتماعي مثل جمعية الهلال الاحمر (الفرع النسوي) ، وجمعية مكافحة العلل الاجتماعية ، وجمعية حماية الاطفال (الفرع النسوي) وغيرها من الجمعيات ، وكانت هناك الجمعيات ذات الطابع السياسي مثل رابطة المرأة العراقية ،ومنظمة نساء الجمهورية وغيرها .

وبسبب التغيير السياسي الكبير راحت المرأة تشارك في العملية السياسية من خلال تبؤها مناصب وزارية في الدولة ومساهمتها في الؤتمرات العربية والدولية ، مما عزز مكانتها الاجتماعية التي أخذت تظهر يوم بعد يوم في العهد الجمهوري ، محطمة بذلك كل القيود المفروضة عليها ، وقد ظهرت الى الوجود على أثر هذا التغيير السياسي بعض التشكيلات النسوية التي اتخذت طابعا سياسيا ،حيث تحول نشاط المرأة السياسي من تنظيم سري الى العمل العلني الفعلي ،فقد لعبت هذه التنظيمات السرية دورا مهما في تعبئة النساء لمساندة الثورة ، بالضافة الى الدفاع عن حقوق المرأة والعمل على مساواتها بالرجل في الحقوق والواجبات ومن ابرز هذه الجمعيات :

١- رابطة المرأة العراقية

جاء تأسيس هذه الجمعية ذات الطابع السياسي على يد مجموعة من الفتيات في عام ١٩٤٢ ،حيث عرفت اولا باسم "**عصبة مكافحة النازية والفاشية**" ، وقد حددت أهدافها برفع المستوى الثقافي للمرأة عن طريق اقامة المحاضرات العلمية والمناقشات الادبية ومكافحة الامية والافكار النازية والفاشية ،[٢٩]وفي عام ١٩٥٢ انطلقت الرابطة النسائية على يد الدكتورة نزيهة الدليمي [٣٠]، حيث كان لها الاثر الرئيسي في تأسيسها من جديد ،وأصبحت تسمى "**رابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية**"، وقد سبقها تحرك نسائي واضح منذ العام ١٩٤٨ حيث قامت الرابطة بتقديم طلب رسمي الى وزارة الداخلية وأجيزت في عام ١٩٥٢، وتلخصت اهدافها بحماية المرأة وتقديم المساعدة لها للاخذ بدورها في المجتمع والمطالبة بحوقها الاجتماعية والسياسية .[٣١]

لقد تبنت الرابطة مطالب المرأة السياسية مثل حق المشاركة في صنع القرار السياسي ، وحق المشاركة في المظاهرات والانتخابات والمراكز القيادية في الدولة ، وأن الرابطة كان لها مشاركات في المظاهرات والاحتجاجات ضد

الحكومة في العهد الملكي ، ففي عام ١٩٥٦ خرجت الجماهير النسوية في مظاهرات شاركت فيها عضوات الرابطة من المثقفات وربات البيوت وحتى ساكنات الصرائف ،وفي عام ١٩٥٨ عقدت الرابطة مؤتمرها الاول ، وقد شهد هذا المؤتمر حضورا يقدر بالالاف من النساء ، وفي هذه الفترة أخذت الرابطة تزيد من نشاطها في التعبئة للتحضير للثورة وأخذ نشاطها الطابع الثوري ، ونتيجة لذلك قام الزعيم عبد الكريم قاسم بزيارة الرابطة في اول مؤتمر لها بعد الثورة في ٨أذار ١٩٥٩ ،[٣٢] وفي نفس العام تم تغيير اسم الرابطة الى "**رابطة المرأة العراقية**" ،وكان لها حضور متميز في المجتمع النسوي وقيادة الحركة النسوية في تلك الفترة ، كما قامت الرابطة بتنظيم أسبوع خاص للمرأة سمي ب(اسبوع المرأة والسلام) في كانون الاول ١٩٥٩ ،[٣٣]وقد فتحت الرابطة لها فروعا ولجان في مراكز الالوية والاقضية والنواحي تعمل جميعها لتحقيق اهدافها ،كما اشتركت في مؤتمرات عدة عقدت خارج العراق من قبل منظمات نسوية عربية واجنبية .[٣٤]

٢-منظمة نساء الجمهورية

كانت البدايات لهذه المنظمة عام ١٩٥٥ ، وقد اسهم في تأسيسها عدد من النسوة المؤيدات لحزب البعث ، الاأن هذه المنظمة لم تستطيع أن تمارس نشاطها كما يجب ، واقتصرت في اعمالها على اللقاءات والتجمعات ، لكن نشاطها أزداد واتسع بعد ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ وأخذت تضم هذه المنظمة عدد كبير من النساء القوميات ، وفي عام ١٩٥٩ أعيد تشكيل المنظمة من قبل النساء البعثيات ، الامر الذي أدى الى نفوذ الحزب الى مختلف الشرائح للمجتمع ، وكان ذلك عن طريق عدة نشاطات قامت بها المنظمة في مجال الخدمة الاجتماعية ، وكان للمنظمة عدة مشاركات في التجمعات والمظاهرات النسوية ، وكان لها دور كبير في خدمة نشاط الحزب (حزب البعث) ، وقد أجيزت هذه المنظمة ضمن قانون الجمعيات رقم (١) لسنة ١٩٦٠ ، وكان نشاطها اغلبه سري بسبب أن أهدافها وأهداف الحزب تدعو الى القضاء على حكم عبد الكريم قاسم ، الا أنها نشطت بعد ٨شباط ١٩٦٣ ولكنها عادت للعمل السري حتى عام ١٩٦٨ .[٣٥]

ج- المرأة العراقية وزيرة وممثلة لبلادها خارج العراق

اضافة الى نشاط الجمعيات السياسية التي كانت تقدم خدماتها ، وصلت المرأة العراقية الى تسلم منصب الوزارة وهو منصب سياسي ، حيث قام عبد الكريم قاسم بتعيين الدكتورة نزهة الدليمي وزيرة للبلديات في ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وقد تزامن اعلان قرار تعيينها في الوزارة مع اعلان الاحزاب السياسية .[٣٦]

ولقد اشتهرت الدكتورة نزيهة الدليمي في افاق العراق ناشطة يسارية منذ الاربعينيات ،وقيادية منذ الخمسينيات ،وطبيبة طافت في معظم مدن وقرى البلاد ، واول وزيرة في العراق والعالم العربي ،على الرغم من أن اختيارها للوزارة لم يكن تمثيلا للحزب الشيوعي العراقي مثلما يُشاع ، بل لشخصها وكفائتها وتمثيلها لبنات جنسها ،ففي أجواء ١٩٥٩ لم يكن المرسوم (٤٨٠) الذي اصدره رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم مستهجنا ، فقد كان تراكما سابقا .

ففي الخمسينيات في ظل العهد الملكي حصلت كما أوضحنا نهضة مدنية مهمة في حقوق المرأة ، استطاعت الدكتورة نزيهة الدليمي أن توظف ذلك في العمل على أصدار قانون موحد للاحوال الشخصية والذي سبق وأن عرقل صدوره رجال الدين قبل الثورة ، ليصدر بعد الثورة مع الاضافات ، وكانت الدكتورة هي المحرك لاصدار هذا القانون وهو رقم (١٨٨)لسنة ١٩٥٩ ،[٣٧] والذي اعتبر في حينه ثورة اجتماعية ثانية بعد قانون الاصلاح الزراعي ، وتقديرا لذلك أصبحت الرابطة النسوية عضوا دائما في سكرتارية اتحاد النساء العالمي ، وانتخبت الدكتورة نزيهة الدليمي عضوا في مجلس الاتحاد ثم في مكتبه ، وفيما بعد نائبة لرئيسة الاتحاد العالمي وتحولت الى شخصية نسوية مرموقة على المستوى الدولي ، فضلا عن المستوى العربي .[٣٨]

وفي عام ١٩٦٠ تقلدت الدكتورة نزيهة الدليمي منصب وزيرة دولة بدلا من وزيرة البلديات وذلك في ٣ ايار ١٩٦٠ ،وبالاضافة الى اشتراك المرأة في تخطيط سياسة البلد من خلال مشاركتها في الوزارات ، فقد كان لها نشاط في المجال الدولي ، حيث خرجت من النطاق المحلي الى العالم الخارجي وتمثل ذلك بالتمثيل الدولي ، حيث مثلت المرأة العراقية بلدها في المؤتمرات وشاركت بوفود خارج العهراق ، فقد شاركت الدكتورة نزيهة الدليمي في ١٩ اب ١٩٥٩ بالوفد المسافر الى الهند والذي ضم عدد من الوزراء وقد قام

الوفد بحمل رسالة موجهة من عبد الكريم قاسم الى جواهر لالنهرو بمناسبة تدشين الخط الجوي الجديد للخطوط الجوية العراقية بتاريخ ١٩ أب ، حيث قام الوفد بمقابلة نهرو في يوم ٢١ أب .[٣٩]

كما مثلت المرأة العراقية بلدها في اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة في نيويورك ،حيث تألف وفد حكومي لتمثيل الجمهورية في الدورة الرابعة عشر لاجتماع الجمعية العامة للامم المتحدة في نيويورك عام ١٩٥٩ ، وكانت "**فيحاء ابراهيم كمال**" (الملحقة في الممثلية الدائمة للعراق في الامم المتحدة) من ضمن الوفد ، وقد شكل هذا الوفد بقرار من مجلس الوزراء انذاك بجلسته المنعقدة في ١٦ أب ١٩٥٩ .[٤٠]

لقد ساهمت المرأة العراقية في العديد من المؤتمرات الدولية ، العربية منها والعالمية ، حيث شهدت هذه الفترة تناميا واضحا في التنظيم والمشاركة في المؤتمرات عن طريق الجمعيات النسوية التي نشطت في هذه الفترة ، والتي أسهمت عضواتها في تمثيل العراق في العديد من المؤتمرات .

الخاتمة

ومما تقدم نستنتج بأن المرأة العراقية كانت حتى ثورة العشرين تعيش بمعزل عن العالم وعن المشاركة الفعلية في الاحداث والقضايا التي تخص البلاد ، وقد عزز هذه العزلة الواقع الاجتماعي للمرأة الذي قيد حريتها بموجب التقاليد والعادات الامر الذي أثر على حدود تفكيرها التي كانت لا تتعدى جدران منزلها .

وبعد أشتراك المرأة في سوح معارك الثورة ووقوفها بجانب الرجال ومساندتهم ، اخذت المرأة تفكر بوجوب الاخذ بمكانتها في تقرير مصير بلادها سواء عن طريق التجمعات النسوية في الاحزاب أو المظاهرات .

كانت الحركة النسوية العراقية خلال الفترة المبحوثة قد نجحت في المشاركة في مختلف نواحي الحياة وأسهمت في رفع مستوى وعي وعمل الجماهير النسائية وتعبئتها للمساهمة في مسيرة التقدم في العراق من خلال محاولتها استكمال خطوات تكريس المساواة في القوانين بالتصدي للمعتقدات والتقاليد الرجعية التي كرستها قرون من الاستعمار والتخلف . وعلى الرغم من ذلك ،فان الحركة النسوية العراقية انطلقت من الوقائع المباشرة في مجتمعها وتعاطت مع القضايا المطلبية اليومية ،فهي كانت تتطلع إلى أفق أبعد ، الافق الذي يربط بين مشاكل المرأة الانية واسبابها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبين ضرورات التغيير الاكثر جذرية وهي بذلك كانت قادرة على تعبئة أوسع لفئات النساء عبر برامجها .

لقد شغلت قضية المرأة العراقية وحينئذ حيزاً واسعاً من الاهتمام شارك فيه أفراد وتنظيمات عدة ومتنوعة ، واتخذ هذا الاهتمام امورا عدة يمكن وضعها على مستويين : الاول – بحثي تحليلي نظر في الانظمة الاجتماعية وفي القوانين والتشريعات التي تحدد وضعية معينة للمرأة في المجتمع . والثاني– نضالي ، اطاره الرئيسي التنظيمات النسائية التي استطاعت على قلة عددها وتنوع منطلقاتها الفكرية، ان تخطو خطوات هامة ٠ اذ تمكنت بفضل هذه الممارسة النضالية ان تطرح قضية المرأة العراقية على المستوى الوطني ، وان تلفت الأنظار أليها فجعلتها محورا لكثير من النقاشات والحوارات داخل السلطة السياسية وخارجها .

وعلى الرغم مما تقدم ، فان الحركة النسائية العراقية التي تبنت قضية المرأة العراقية ، لم تتجاوز في اطروحاتها إطار المطالب الكلاسيكية المتمثلة في المشاركة في الانتاج ورفض الاعمال المنزلية ٠٠ ولم تطرح المشكلة بوصفها جزءا من مشاركة اعمق ٠

الهوامش:

١- من أوائل الطالبات العراقيات الداخلات الى كلية الطب عام ١٩٣٦ .

٢- سانحة أمين زكي ، ذكريات طبيبة عراقية ، دار الحكمة ، لندن ٢٠٠٥ ،ص ٧ .

٣- علي الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ،دار دجلة والفرات ،لبنان ٢٠٠٩،ص ٢٣٣.

٤- وهي صبيحة الشيخ أحمد الشيخ داود النقشبندي من مواليد بغداد ونشأت في اسرة متفتحة لان والدها من رواد اليقظة الفكرية في العراق لقد كان يدعو الى تحرر المراة كشرط لتقدم المجتمع ،أما والدتها فكانت ذات نشاط اجتماعي متميزواصبحت اول نائبة لرئيسة اول تنظيم نسوي في العراق (نادي النهضة النسائية)، كانت صبيحة من الفتيات الاوائل اللواتي تحدين التقاليد لاكمال الدراسة الابتدائية والمتوسطة ، وكانت اول فتاة مسلمة تدخل الكلية (كلية الحقوق)عام ١٩٣٦ ،ينظر ا.د.انعام مهدي علي السلمان ،حفريات في الذاكرة العراقية (دراسات تاريخية)،بغداد ٢٠١٣ ،ص١٥٥- ١٦٥ .

٥- صبيحة الشيخ داود ،اول الطريق الى النهضة النسوية في العراق ،بغداد ١٩٥٨ ،ص٢٢٥ .

٦- علي الوردي ،المصدر نفسه ،ص ٢٣٤ .

٧- المصدر السابق ،ص ٣٧٤ .

٨- ساطع الحصري، مذكراتي في العراق ١٩٢٧- ١٩٤١،دار الطليعة،بيروت ١٩٦٨،ص ٣٠٤ .

٩- عبد الرحمن سلمان الدربندي ، المرأة العراقية المعاصرة ، الجزء الاول، دار البصري ، بغداد ١٩٦٨، ص٥٢.

١٠- صبيحة الشيخ داود، المصدر نفسه ،ص٨٠ .

١١- المصدر السابق ، ص٨١.

١٢- وهي من مواليد فلسطين ،عاشت في فلسطين ومصر قبل قدومها الى العراق مع أبن عمها سليم حسون الصحفي العراقي الموصلي صاحب جريدة (العالم العربي)المعروفة ،فهي أذن موصلية عراقية من جهة الاب وفلسطينية من جهة الام ،عملت مدة من الزمن في وزارة المعارف قبل أن تتخذ من الصحافة مهنة لها،استمر صدور مجلتها عامين،غادرت العراق بعدها الى فلسطين ، ينظر فائق بطي ، الموسوعة الصحفية العراقية،مطبعة الاديب البغدادية ،بغداد١٩٧٦،ص٦٦.

١٣- وفاء كاظم ماضي ، تطور الحركة النسوية في العراق ١٩٢١-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية (ابن رشد)،جامعة بغداد،آب ٢٠٠٠،ص٤١-٤٢.

١٤- المصدر السابق ، ص٤٢-٤٣.

١٥- رعد الجدة ، التشريعات الدستورية في العراق ، بيت الحكمة ، السلسلة الوثائقية ، بغداد ١٩٩٨، ص٣٦.

١٦- عبد الرحمن سلمان الدربندي ، المصدر نفسه ،الجزء الاول، ص٢٧ ؛ صبيحة الشيخ داود، المصدر نفسه ، ص٨٧.

١٧- عبد الرحمن سلمان الدربندي ، المصدر نفسه ، الجزء الاول ، ص٢٨ .

١٨- وفاء كاظم ماضي ،المصدر نفسه ، ص٩٧-٩٨.

١٩- المصدر السابق ، ص ٢٩-٣٢ .

٢٠- صبيحة الشيخ داود ، المصدر نفسه ، ص٢٢٥-٢٢٧.

٢١- وفاء كاظم ماضي ،المصدر نفسه ، ص ١٥٥-١٥٨ .

٢٢- صبيحة الشيخ داود ،المصدر نفسه ، ص١٥٥-١٥٦.

٢٣- عبد الرحمن سلمان الدربندي ، المصدر نفسه ، الجزء الثاني ، ص٢٥٥.

٢٤- نورية السداني ، الحركة النسائية العربية في القرن العشرين ١٩١٧-١٩٨١ ، لبنان١٩٨٢ ، ص٤٤.

٢٥- عبد الرحمن سلمان الدربندي ، المصدر نفسه ، الجزء الاول ، ص٢٤.

٢٦- رعد ناجي الجدة ، تشريعات الجمعيات والاحزاب السياسية في العراق ، بيت الحكمة ، بغداد ٢٠٠٢، ص٦١.

٢٧- المصدر السابق ، ص ٦٣.

٢٨- عبد الرحمن سليمان الدربندي ، المصدر نفسه ، الجزء الثاني ، ص ٢٥٦.

٢٩- صبيحة الشيخ داود ، المصدر نفسه ، ص١٧٤.

٣٠- نزيهة الدليمي (١٩٢٤-٢٠٠٧) من أوائل الفتيات اللاتي التحقن بكلية الطب وتخرجت عام ١٩٤٧،وهي الابنة البكر لعائلة مكونة من أربعة اخوة وأختين نشأت في أسرة ذات دخل متوسط ،وقد سعى والدها الى تنمية الاهتمامات الثقافية لدى بناته وأولاده عن طريق قراءاته للكتب التاريخية والاجتماعية ،فنمت لديهم القدرة على المناقشة والتسأول وازداد حبهم وأرتباطهم بالوطن وكانت تتأثر بما تدرسه من علوم وتحاول ربطها بما تشهده من الاوضاع ومن المعاناة المريرة التي يعيشها الشعب خاصة بعد دخولها الكلية الطبية ، ينظر الدكتور مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، بيروت ١٩٧٤، ص٢٠٠.

٣١- علي عبد السادة ، رابطة المرأة العراقية (سجل حافل بالنضال وملامح افق مشرق) ، جريدة طريق الشعب ، العدد ٣١ ، ١٣/اذار/٢٠٠٤.

٣٢- عبد الرحمن سليمان الدربندي ، المصدر نفسه ، الجزء الثاني ، ص٢٥٥.

٣٣- علي عبد السادة ، المصدر نفسه .

٣٤- عبد الرحمن سليمان الدربندي ، المصدر نفسه ، الجزء الثاني ، ص٢٥٥ ؛ حنا بطاطو ، العراق (الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار) الكتاب الثالث ، ترجمة عفيف الرزاز ، بيروت١٩٩٢ ، ص٢٠٨.

٣٥- عبد الرحمن سليمان الدربندي ، المصدر نفسه ، الجزء الثاني ، ص٢٥٦.

٣٦- حنا بطاطو ، المصدر نفسه ، ص٢٢١.

٣٧- http://www.archive.aawsat.com.

٣٨- http://www.ahewar.org.

٣٩- نوري عبد الحميد العاني وأخرون ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري (١٣تموز١٩٥٩-كانون الاول ١٩٥٩) ، بيت الحكمة ، بغداد ٢٠٠١ ، ص٢٤٩.

٤٠- المصدر السابق ، ص٢٤٧ .

المصادر :

١- انعام مهدي علي السلمان ، حفريات في الذاكرة العراقية (دراسات تاريخية) ، بغداد ٢٠١٣.

٢- حنا بطاطو ، العراق (الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار) الكتاب الثالث ، ترجمة عفيف الرزاز ، بيروت١٩٩٢.

٣- رعد الجدة ، التشريعات الدستورية في العراق ، بيت الحكمة ، السلسلة الوثائقية ، بغداد ١٩٩٨ .

٤- رعد ناجي الجدة ، تشريعات الجمعيات والاحزاب السياسية في العراق ، بيت الحكمة ، بغداد ٢٠٠٢ .

٥- سانحة أمين زكي ، ذكريات طبيبة عراقية ، دار الحكمة ، لندن ٢٠٠٥.

٦- الدكتور علي الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، دار دجلة والفرات ، لبنان ٢٠٠٩.

٧- مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، بيروت ١٩٧٤ .

٨- ساطع الحصري، مذكراتي في العراق ١٩٢٧- ١٩٤١، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٨ .

٩- صبيحة الشيخ داود ، اول الطريق الى النهضة النسوية في العراق ، بغداد ١٩٥٨ .

١٠- عبد الرحمن سلمان الدربندي ، المرأة العراقية المعاصرة ، الجزء الاول، دار البصري ، بغداد ١٩٦٨ .

١١- علي عبد السادة ، رابطة المرأة العراقية (سجل حافل بالنضال وملامح افق مشرق) ، جريدة طريق الشعب ، العدد ٣١ ، ١٣/اذار/٢٠٠٤.

١٢- فائق بطي ، الموسوعة الصحفية العراقية ، مطبعة الاديب البغدادية ، بغداد١٩٧٦ .

١٣- نوري عبد الحميد العاني وأخرون ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري (١٣تموز١٩٥٩-كانون الاول ١٩٥٩) ، بيت الحكمة ، بغداد ٢٠٠١ .

١٤- نورية السداني ، الحركة النسائية العربية في القرن العشرين ١٩١٧-١٩٨١ ، لبنان١٩٨٢ .

١٥- وفاء كاظم ماضي ، تطور الحركة النسوية في العراق ١٩٢١-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد،آب ٢٠٠٠.

١٦- http://www.ahewar.org.

١٧- http://www.archive.aawsat.com.